

تقرير مشترك عن وضع حقوق الإنسان في مصر

الاستعراض الدوري الشامل: الجلسة الثامنة والأربعين للاستعراض الدوري الشامل (يناير 2025)



تشهد أزمة حقوق الإنسان في مصر تدهورًا شديدًا. إن رفض الحكومة المصرية، على مدار الـ 14 عامًا الماضية، التجاوب بصدق مع توصيات آلية الاستعراض الدوري الشامل، بما فيها توصيات الاستعراض السابق في 2019؛ ساهم بشكل مباشر في تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المصريون حاليًا. مثلت الانتخابات الرئاسية التي عقدت في 2024 بشكل غير حر أو نزاهة المؤشر الأبرز على انعدام أي مساحة للمعارضة وللتغيير السلمي؛ إذ اعتقل العديد من النشطاء والمعارضين السلميين، بمن فيهم من حاولوا منافسة الرئيس عبد الفتاح السيسي في الانتخابات. إن إغلاق كل سبل التغيير في ظل أزمة اقتصادية طاحنة والإصرار على فرض واقع قمعي ينذر بتفاقم العواقب الوخيمة التي يدفع المصريون ثمنها الآن. تهدف المنظمات الموقعة على هذا التقرير لإبراز أهم معالم الأزمة الحقوقية وتقديم توصيات للبدء في الخروج من الأزمة المركبة التي تشهدها مصر.

المنظمات المشاركة:

جمعية عنخ	مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
لجنة العدالة	المنبر المصري لحقوق الإنسان
مركز النديم	المفوضية المصرية للحقوق والحريات
مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان	الجهة المصرية لحقوق الإنسان
مؤسسة دعم القانون والديمقراطية	إيجيبت وايد لحقوق الإنسان
إلى جانب منظمين فضلنا عدم ذكر اسميهما	منصة اللاجئين في مصر
تخوفًا من الأعمال الانتقامية	

الحق في الحياة

1. في استعراض 2019 قبلت الحكومة المصرية 29 توصية بشأن تعليق عقوبة الإعدام، والتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي، والخاص بإلغاء عقوبة الإعدام؛ لكن التشريعات المصرية مازالت تقضي بالإعدام في 105 جريمة، بما في ذلك قانون العقوبات (58 لسنة 1937) وتعديلاته، وقانون القضاء العسكري (25 لسنة 1966)، وقانون الأسلحة (394 لسنة 1954)، وقانون مكافحة المخدرات (182 لسنة 1960).
 2. شهدت مصر ارتفاعاً ملحوظاً في إصدار أحكام الإعدام وتنفيذها. ففي 2020 نفذت السلطات أحكام إعدام بحق 126 شخصاً على ذمة 26 قضية، بينهم 25 متهمًا بجرائم عنف سياسي، و101 في قضايا جنائية، وأيدت محاكم النقض إعدام 55 شخص في 26 قضية.¹
 3. في 2021 تصدرت مصر قائمة الدول الأكثر إصداراً لأحكام الإعدام، والمرتبة الثالثة عالمياً بين الدول الأكثر تنفيذاً للإعدام؛² إذ نفذت السلطات أحكام إعدام بحق 84 شخصاً في 29 قضية على الأقل، بينهم 18 شخص في قضيتي عنف سياسي (اقتحام قسم كرداسة، ومحاولة اغتيال مدير أمن الإسكندرية). كما أيدت النقض إعدام 80 شخصاً على الأقل، نصفهم في قضايا سياسية. فيما قضت محاكم الجنايات بإعدام 403 أشخاص على الأقل.³
 4. في 2022 تصاعدت الإعدامات، فأصدرت محاكم الجنايات 538 حكماً بالإعدام، وأيدت محكمة النقض والطعون العسكرية إعدام 39 شخصاً. فيما نفذت السلطات الإعدام بحق 30 شخصاً في 11 قضية على الأقل، من بينهم 4 في القضية المعروفة بقضية (ميكروباص حلوان)، و3 في قضية (أجناد مصر). واللتان تعرض المتهمون فيهما للإخفاء قسراً في أماكن احتجاج غير رسمية، والتعذيب، وانتزاع الاعترافات بالإكراه.⁴ وفي 2023، أصدرت محاكم مصرية 590 حكماً بالإعدام.⁵
- كما رصدت المنظمات منذ عام 2013 وحتى الآن وفاة 299 شخصاً عقب أحكام إعدام أو قتل خارج نطاق القانون على خلفية وقائع سياسية.⁶

¹ الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، نفسك في إبه قبل ما تموت: تقرير عن عقوبة الإعدام في مصر عام 2020. 24 يناير 2021، متاح على:

<https://egyptianfront.org/ar/2021/01/deathpen2020annual/>

² منظمة العفو الدولية، عقوبة الإعدام في 2021: الأرقام والوقائع. 24 مايو 2022، متاح على: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/05/death-penalty-2021-facts-and-figures/>

³ الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، أحكام إعدام متزايدة: ملخص حالة عقوبة الإعدام في مصر خلال عام 2021. 19 يناير 2022، متاح على:

<https://egyptianfront.org/ar/2022/01/deathpen-annual-2021/>

⁴ الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، أحكام إعدام متصاعدة: تقرير رسدي حول حالة عقوبة الإعدام في مصر خلال عام 2022. 29 يناير 2023، متاح على:

<https://egyptianfront.org/ar/2023/01/deathpen2022-annual/>

⁵ منظمة العفو الدولية، عقوبة الإعدام في 2021: الأرقام والوقائع. 29 مايو 2024، متاح بالإنجليزية على:

<https://www.amnesty.org/en/documents/act50/7952/2024/en/>

من بين هذه القضايا على سبيل المثال: القضية رقم 2177 لسنة 2022 شمال القاهرة والمعروفة إعلامياً باسم «خليفة مصر الجديدة». إذ حُكم على 6 أشخاص بالإعدام، وفي القضية رقم 182 لسنة 2017 جنايات أمن الدولة المعروفة بـ «داعش العمرانية» والتي صدر فيها حكم الإعدام بحق شخص واحد. وفي القضية رقم 335 لسنة 2022 جنايات أمن الدولة المعروفة بـ «خليفة المنيا الإرهابية» والتي حُكم فيها بالإعدام على 4 أشخاص، والقضية رقم 1224 لسنة 2021 حصر أمن دولة عليا، والمعروفة إعلامياً بـ «خليفة السودان»، والتي صدرت فيها أحكام بالإعدام بحق 4 أشخاص، بالإضافة إلى صدور أحكام بالإعدام على 332 شخصاً في 217 قضية جنائية. لمزيد من التفاصيل راجع تقرير الجبهة المصرية لحقوق الإنسان حول حالة عقوبة الإعدام في مصر خلال عام 2023، متاح على: <https://egyptianfront.org/ar/2024/02/dp-annual-2023/>

⁶ أرشيف مراقبة لجنة العدالة، متاح على:

[https://cfjustice.uwazi.io/ar/library?q=\(allAggregations:if,filters:\(violations:\(values:\(%27ovh7mhjv6v%27\)\)\)\)\):from:30,includeUnpublished:if,limit:300,order:asc,sort:title,treatAs:number,unpublished:if](https://cfjustice.uwazi.io/ar/library?q=(allAggregations:if,filters:(violations:(values:(%27ovh7mhjv6v%27))))):from:30,includeUnpublished:if,limit:300,order:asc,sort:title,treatAs:number,unpublished:if)

الإخفاء القسري

5. في استعراض 2019 تلقت الحكومة 7 توصيات بشأن الإخفاء القسري؛ قبلت 3 منهم، بشأن التحقيق في البلاغات المتعلقة بمزاعم التعذيب والقتل خارج نطاق القانون والإخفاء القسري والتصدي للإفلات من العقاب، وتعمدت بتشكيل سلطة مستقلة تباشر التحقيق في هذه الجرائم. بينما رفضت 4 توصيات بالانضمام للاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، وضمان حق السلطات المختصة في إجراء زيارات مفاجئة لأماكن الاحتجاز.
6. تمارس السلطات الأمنية جريمة الإخفاء القسري بشكل منهجي وواسع النطاق؛ وتتولى وزارة الداخلية، ممثلة في قطاع الأمن الوطني، خطف المواطنين وإخفاءهم، فضلاً عما يتبع ذلك من انتهاكات كالتعذيب النفسي والجسدي وانتزاع الاعترافات بالقوة داخل مقر الأمن الوطني.
7. يتعرض أهالي المختفين لانتهاكات وتهديدات مستمرة خلال رحلة البحث عن ذويهم، فضلاً عن تجاهل النيابة والمحاكم لبلاغات وشكاوى محامي الضحايا، والتضييق على المحامين والحقوقيين التي تصل حد الاعتقال.⁷
8. على مدى 4 سنوات، تواصلت السلطات إخفاء الأشخاص بمجرد صدور قرار إخلاء سبيلهم، ويتواصل إنكار الجهات الأمنية احتجاجهم؛ لحين يتبين لاحقاً مثولهم للتحقيق أمام إحدى النيابة كمتهمين في قضية جديدة، فيما بات يُعرف بـ (التدوير).
9. بين أغسطس 2022 وأغسطس 2023 وثقت حملة أوقفوا الإخفاء القسري إخفاء 821 شخصاً، ليصل إجمالي الحالات الموثقة منذ 2015 إلى 4253 حالة.⁸ كما وثقت الحملة العديد من شهادات التعذيب لمختفين قسراً داخل مقر الأمن الوطني ومقر المخابرات. وتكرر تورط الأمن الوطني في جرائم قتل خارج نطاق القانون لأشخاص تم اعتقالهم وإخفاءهم، ثم أعلنت وزارة الداخلية لاحقاً مقتلهم في تبادل لإطلاق النار في إطار مكافحة الإرهاب؛ بينما ثبت اعتقال وإخفاء بعضهم قبل التواريخ المعلنة لمقتلهم.⁹

أوضاع السجناء وأماكن الاحتجاز

10. تلقت الحكومة نحو 20 توصية في استعراض 2019 بشأن أوضاع أماكن الاحتجاز وحقوق المحتجزين وحمائهم من أشكال التعذيب وسوء المعاملة، واتخاذ تدابير (تشريعية أو إدارية أو قضائية) فعالة لتحقيق ذلك، والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، وتشكيل آلية وقائية وطنية، والتعاون مع المقرر الخاص المعني بمكافحة التعذيب. وجاءت ردود الوفد المصري مؤكدة أن «جميع أماكن الاحتجاز تخضع للرقابة القضائية وفقاً للتشريعات المصرية، وأن قانون السجون ولائحته التنظيمية يتفقان مع القواعد النموذجية لمعاملة السجناء».¹⁰

⁷ لا يزال المحامي والحقوقى إبراهيم متولي، مؤسس رابطة أسر المختفين قسراً، رهن الحبس الاحتياطي على ذمة عدة قضايا منذ سبتمبر 2017، عقب القبض عليه قبيل سفره لجنيف للمشاركة في اجتماع مع فريق الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري. للمزيد راجع: مركز القاهرة: منظمات حقوقية تستنكر تجديد حبس إبراهيم متولي وثني على التضامن الدولي معه - ديسمبر 2017، متاح على: <https://bit.ly/39h80dx>

⁸ «أوقفوا الإخفاء القسري»، هي حملة أطلقتها المفوضية المصرية للحقوق والحريات وتضم نشطاء حقوقيين وباحثين بالمفوضية. راجع التقرير السنوي الثامن بعنوان: انتهاك بلا توقف، 30 أغسطس 2023، متاح على: <https://shorturl.at/2D9un>

⁹ هيومان رايتس ووتش؛ عمليات قتل مشبوهة وإعدامات خارج القضاء على يد قوات الأمن المصرية، تقرير 7 سبتمبر 2021، متاح على: <https://www.hrw.org/ar/report/2021/09/07/379703>

¹⁰ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، 24 فبراير - 20 مارس، متاح على:

<https://sschr.gov.eg/media/0jgjkffc/wg-ar.pdf>

11. على مدى السنوات الأربعة الماضية، توسعت السلطات في الاستخدام التعسفي للحبس الانفرادي المطول، مستندة للقانون 106 لسنة 2015 بتعديل قانون السجون، والذي مدد الحد الأقصى للحبس الانفرادي من 15 إلى 30 يومًا، إضافة إلى «الغرف الخاصة مشددة الحراسة» والتي يُسمح بالحبس فيها 6 أشهر. وبحسب شهادات بعض السجناء، تأتي هذه العقوبة بعد مشاجرات مع إدارة السجن، أو إضرابات احتجاجًا على أوضاع السجن. مثلما حدث في إضراب سجناء مركز تأهيل بدر (3) في فبراير/مارس 2023. وبحسب شقيق أحد السجناء، جردت إدارة السجن الزنازين من محتوياتها، وأرسلت بعض السجناء لزنازين تأديبية.
12. يعاني سجناء مجمع الإصلاح والتأهيل في بدر ووادي النطرون من الإضاءة الحادة المتواصلة داخل الزنازين، مما أصاب بعضهم باهيارات عصبية وأرق وصداع نصفي مزمن. وتزايدت وتيرة إضراب السجناء عن الطعام، ومحاولات الانتحار في السجن. ففي أغسطس 2021، حاول بعض سجناء طرة شديد الحراسة الانتحار،¹¹ كما حاول المدون محمد إبراهيم الشهير بأوكسجين الانتحار في السجن نفسه. وبين فبراير ومارس 2023، تلقت منظمات حقوقية من أهالي سجناء سياسيين، رسائل مسربة من ذويهم، بتزايد محاولات الانتحار بين الشنق وقطع الشرايين والإفراط في الأدوية المهدئة.¹²
13. في أكتوبر 2022، أُضرب سجناء مركز تأهيل بدر 3 عن الطعام اعتراضًا على سوء الأوضاع ومنع الزيارات. وتوفي علاء محمد السلامي (47 عام) في نوفمبر 2022، نتيجة إضرابه عن الطعام شهرين.¹³ وفي مارس 2023، أعلن الشاعر المعتقل جلال البحيري، إضرابه عن الطعام وحاول الانتحار في سبتمبر.¹⁴
14. عقب نقل سجينات من سجن القناطر لمركز تأهيل العاشر من رمضان، تسربت رسائل لمنظمات حقوقية تتضمن شكاوى بشأن وجود كاميرات مراقبة في بعض الزنازين، مما يضطر السجينات لارتداء ملابسهن كاملة (حتى الحجاب) طول الوقت، مع فترات نوم متناوبة، كي توظف السجينة زميلتها إذ انكشف جسدها أثناء النوم.¹⁵
15. ما زال الإهمال الطبي في السجن (بما فيها الجديدة) مستمر. وعادة لا تستجيب إدارة السجن للحالات الطبية الطارئة، كما تحرمهم من الأدوية في بعض الأحيان؛ مما أدى لزيادة الوفيات في السجن، والتي تقدر حسب المفوضية المصرية بـ 31 سجينًا، من 2023 حتى مارس 2024، بينهم 15 سجينًا في مراكز الإصلاح في بدر والعاشر من رمضان.
16. تنظم المادة 42 من قانون تنظيم السجون حالات منع الزيارات بنص غامض،¹⁶ يمنح إدارة السجن صلاحيات تقديرية في منع الزيارة. إذ تكرر إغلاق السجون بشكل شبه كامل لفترات طويلة، مثلما حدث في سجن طرة (العقرب) شديد الحراسة (1)، ومركز تأهيل بدر (3). وبعد إضراب السجناء عن الطعام في فبراير/مارس 2023، وتكرار محاولات الانتحار، سمحت إدارة السجن للعائلات بزيارة ذويهم مرة كل شهرين عبر حاجز زجاجي.¹⁷

¹¹ المفوضية المصرية للحقوق والحريات، «ما لا يطاق: حول الانتحار في السجن المصرية». يونيو 2023، متاح على: <https://bit.ly/3wbdyBS>

¹² لمفوضية المصرية للحقوق والحريات وآخرون، «مصر: تقرير موازي للجنة الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب – 2023». أكتوبر 2023، متاح على: <https://bit.ly/49Xbk6U>

¹³ مدى مصر، وفاة مسجون في «بدر 3» بعد إضرابه عن الطعام لمدة شهرين. 2 نوفمبر 2022، متاح على: <https://shorturl.at/BXmun>

¹⁴ الحرة، شقيقة شاعر مصري مسجون تكشف وضعه الصحي بعد محاولته الانتحار. 19 سبتمبر 2023، متاح على: <https://bit.ly/3Why1A>

¹⁵ الجزيرة، «مصر.. رسالة مسربة تكشف كاميرات تجسس» في أحد سجون النساء والداخلية ترد. يوليو 2023، متاح على: <https://bit.ly/3UkTftl>

¹⁶ المادة 42 من قانون تنظيم السجون (396 لسنة 1995) منع الزيارة منعًا مطلقًا أو مقيدًا في أوقات معينة والأسباب صحية أو متعلقة بالأمن.

¹⁷ لمفوضية المصرية للحقوق والحريات وآخرون، «مصر: تقرير موازي للجنة الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب – 2023». أكتوبر 2023، متاح على: <https://bit.ly/4cAunpq>

17. لا يُسمح للمجلس القومي لحقوق الإنسان تنظيم زيارات مفاجئة للسجون، وكذلك لا يُسمح للمنظمات الحقوقية المحلية أو الدولية أو اللجان الأممية تفقد أوضاع السجون، ويقتصر الأمر على مراقبة النيابة العامة التي تتجاهل التحقيق في جرائم التعذيب.

استقلال القضاء وضمانات المحاكمة العادلة

18. في استعراض 2019، تلقت الحكومة 19 توصية تتعلق بالحق في المحاكمات العادلة؛ أعلنت قبول 9 منها، بتقصير فترات الحبس الاحتياطي السابق للمحاكمة، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان الوصول للعدالة والإجراءات القانونية الواجبة، كالوصول لمحامي والمساعدة القنصلية في قضايا الأجانب. بينما رفضت 10 توصيات تتعلق بوقف المحاكمات العسكرية للمدنيين، وإنهاء المحاكمات الجماعية وضمان محاكمة عادلة للمحكوم عليهم بالإعدام.

19. أتاحت التعديلات الدستورية في 2018 والقانون 77/2019 لرئيس الجمهورية تعيين رؤساء الهيئات القضائية، مما عصف باستقلاليتها.¹⁸

20. تشتد القيود على التواصل مع المعتقلين، ولا يُسمح للمحامين بالاطلاع على القضايا. ومؤخرًا جددت النيابة حبس المئات في عدد كبير من القضايا في جلسة واحدة، مما منع المحامين من بناء دفوعهم.¹⁹ وفي 20 ديسمبر 2021 أصدرت وزارة العدل القرار الإداري 8901 بالبدء في تطبيق نظام تجديد الحبس الاحتياطي عن بعد، والذي أضر بحق المتهمين في محاكمات عادلة؛ إذ يحضر المحامون الجلسات عبر الفيديو في المحكمة مع القاضي، وليس مع المتهم في محبسه.²⁰

21. في نوفمبر 2021، صور محتجز بمركز شرطة السلام أول بالقاهرة، فيديو يوثق تعذيب معتقلين. وفي 22 يناير 2022، مع انتشار الفيديو، ادعى ضباط زيف الفيديو،²¹ وألقت الشرطة القبض على (ناصر عمران) لنشره الفيديو المذكور. وفي 15 فبراير 2022، قررت النيابة أن الفيديو يهدف لزعزعة استقرار البلاد ونفت ما ورد به. وفي اليوم نفسه، وجهت نيابة أمن الدولة تهمًا لـ 20 مواطن على الأقل، من بينهم ضحايا التعذيب في الفيديو، بالانضمام لجماعة إرهابية، ونشر أخبار كاذبة. كما ضمت هذه القضية (95 لسنة 2022) قاصر (17 عامًا)، حكمت المحكمة بحبسه 5 سنوات، فضلًا عن أحكام حبس متفاوتة المدة لبقية المتهمين، وإدراجهم جميعًا على قوائم الإرهاب ووضعهم رهن المراقبة الشرطة لخمس سنوات.²²

22. في ديسمبر 2021، حكمت محكمة أمن الدولة طوارئ على المدافعين والمحامين؛ علاء عبد الفتاح، ومحمد إبراهيم، ومحمد الباقر، بالسجن 5 سنوات لأول و4 للأخيرين، في القضية 1228. وقد شاب محاكمتهم غياب تام للإجراءات القانونية الواجبة، على النحو المتبع مؤخرًا في معظم القضايا السياسية؛ إذ تمت إحالتهم

¹⁸ طبقًا للقانون والمواد 185 و193 من الدستور المعدل.

¹⁹ الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، نعتذر: لن نحترم القانون اليوم «عن ظاهرة التعذرات الأمنية وتغييب القانون في مصر». 18 أغسطس 2019، متاح على:

<https://www.anhri.info/?p=10398>

²⁰ ويتكون القرار من مادتين؛ الأول يسمح بعقد جلسات تجديد الحبس الاحتياطي عن بعد باستخدام تكنولوجيا غير محددة، والثاني يسمح باستخدام التكنولوجيا التي

تحول الكلام إلى نص مكتوب أثناء جلسات الاستماع.

²¹ موقع الشروق، فبركة وأكاذيب إخوانية.. مصدر أمي ينفي تعرض محتجزين بقسم شرطة للتعذيب. 24 يناير 2022، متاح على:

<https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=24012022&id=ca77e5c9-4b68-4b0c-bcc0-1bdd091c8d32>

²² مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان «مطالب حقوقية بإعادة محاكمة المتهمين في قضية قسم السلام والتحقيق في شكاوهم بالتعذيب». 24 نوفمبر 2022، متاح

على: <https://cihrs.org/egypt-retrial-demanded-for-detainees-allegedly-tortured-by-police-and-sentenced-by-terrorism-court-for-up-to-life->

[/imprisonment](#)

للمحاكمة دون علم محامهم، ورفضت النيابة إبلاغ المحامين بالتهمة الموجهة إليهم. ولم تسمح المحكمة بسماع الدفاع أو حصوله على ملف القضية أو التشاور مع الموكلين. ولم تقدم النيابة دليل موثوق ضدهم، فقط منشورات إلكترونية ومخالفات مزعومة ارتكبت في السجن.²³ ورغم حصول الباقر على عفو رئاسي في 2023، إلا أنه لا يزال مدرجًا على قوائم الإرهاب ويخضع لعقوباتها، بما في ذلك تجميد الأصول ومنع السفر.

23. في 2013، أصدر وزير العدل المرسوم 10412، والذي يقضي بتشكيل 5 دوائر قضائية جنائية مختصة بقضايا الإرهاب والأمن القومي. ويحق للسلطات، وفق سلطة تقديرية مطلقة، إحالة القضايا مباشرة لهذه الدوائر، أو نقلها من محاكمها المختصة. ومع توسع تشريعات مكافحة الإرهاب، وتعديلات قانون العقوبات في 2014 وقانون مكافحة الإرهاب في 2015، أصبحت محاكم دوائر الإرهاب أسلحة فعالة لاستهداف الحقوقيين.²⁴

24. خلال 2020، رصدت المنظمات ما لا يقل عن 20998 قرارًا لدوائر الإرهاب بتجديد الحبس في نحو 2581 قضية، بينما تم الإفراج عن 6.3% من المتهمين. وفي 2021 تم رصد 28959 قرار تجديد حبس في 2043 قضية، تجاوز بعض المتهمين فيها الحد الأقصى للحبس الاحتياطي (عامين).²⁵

25. خلال 2023 توقفت دوائر الإرهاب عن إطلاق سراح المشتبه بهم في مراحل التقاضي الأولية في قضايا أمن الدولة؛ إذ عقدت ثلاث دوائر 127 جلسة في 2023، نظرت فيها ما لا يقل عن 35966 أمر تجديد حبس، ولم تصدر محكمة الجنائيات سوى 3 أوامر بالإفراج، ما يمثل أقل من 0.1% من إجمالي أوامر الحبس المنظورة أمامها. في حين أصدرت أوامر بتجديد حبس البقية 45 يومًا.²⁶

26. في 15 يناير 2023، أصدرت دائرة الإرهاب الأولى، بمحكمة أمن الدولة طوارئ، أحكامها على 83 متهمًا، بينهم 23 طفلًا، في القضية 653 لسنة 2021، والمعروفة إعلاميًا بقضية (الجوكر). وقضت المحكمة بحق 38 متهمًا بالحبس المؤبد، وبحق 11 بالسجن 15 سنة، و9 سنوات لـ 10 آخرين، وحبس 5 سنوات لـ 24. تعرض معظمهم للإخفاء القسري والتعذيب، إلا أن المحكمة تجاهلت ذلك.²⁷

27. فيما تلقت الحكومة عدة توصيات بوقف المحاكمات العسكرية للمدنيين، أصدرت محكمة الجنائيات العسكرية في ديسمبر 2022، أحكامًا في القضية 1 لسنة 2021 بحق 184 مدني، بالإعدام بحق 5 منهم (2 حضوريًا و3 غيابيًا)، والمؤبد لـ 31، و15 سنة لـ 30 متهمة، و10 سنوات لـ 17، و7 سنوات لـ 5 أشخاص، و5 سنوات لـ 48، و3 سنوات لـ 22، وستين لشخص واحد، وسنة لأخر.²⁸

²³ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان «نرفض الحكم المشين كاملا محمد الباقر وعلاء عبد الفتاح ومحمد رضوان ونطالب رئيس الجمهورية بإلغاء الحكم»، 20 ديسمبر 2021، متاح على: <https://cihrs.net/muhammad-al-baquer-alaa-abdel-fattah-and-muhammad-radwan/>

²⁴ على سبيل المثال في مايو 2023 فقط، أصدرت الدائرة 13 بمحكمة جنائيات القاهرة قرارًا بإدراج 81 مصريًا على قوائم الإرهاب 5 سنوات، بينهم حقوقيين وسياسيين.

²⁵ الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، حالة دوائر الإرهاب في مرحلة ما قبل المحاكمة في عام 2021، فبراير 2022، متاح على: [/https://egyptianfront.org/ar/2022/02/tcc-2021annual](https://egyptianfront.org/ar/2022/02/tcc-2021annual)

²⁶ الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، «لم يخرج أحد»: تقرير رصد أداء دوائر الإرهاب في مرحلة ما قبل المحاكمة خلال عام 2023، 31 يناير 2024، متاح على: <https://egyptianfront.org/ar/2024/01/tcc-2023/>

²⁷ الجبهة المصرية، قضية الجوكر: تقرير حول انتهاك ضمانات المحاكمة العادلة، أكتوبر 2023، متاح على: <https://bit.ly/4eXnEYI>

²⁸ الجبهة المصرية، أحكام عسكرية بالإعدام على 5 أشخاص والسجن المؤبد و15 عامًا وأحكام أخرى على عشرات المتهمين في القضية 79 لسنة 2016، ديسمبر 2022، متاح على: <https://shorturl.at/SrKz5>

28. في يناير 2024، وافق مجلس النواب على القانون 3 لسنة 2024 بشأن تأمين وحماية مرافق الدولة الحيوية، الذي وسع صلاحيات الجيش لاعتقال المدنيين ومحاكمتهم عسكريًا على خلفية تهم منها الجرائم التي تضر باحتياجات المجتمع الأساسية من سلع ومنتجات تموينية.²⁹

حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب

29. في 2019 تلقت مصر 11 توصية بشأن حماية واحترام حقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب، قبلت 9 منها ورفضت توصيتين بشأن إلغاء جميع القوانين والسياسات التي تقيّد الأنشطة الحقوقية، وإطلاق سراح جميع المحتجزين على خلفية اتهامات تتعلق بممارسة حقوقهم الإنسانية. وقد رصدت المنظمات الحقوقية استمرار توظيف نيابة أمن الدولة لاتهامات إساءة استخدام وسائل التواصل، ونشر أخبار كاذبة، والانضمام لجماعة إرهابية؛ للاعتقال التعسفي للنشطاء على خلفية ممارستهم حقوقهم.

30. منذ 2013، تستخدم الحكومة «الحرب على الإرهاب» كذريعة لسن تشريعات قمعية تتجاوز هدفها المعلن. مثل قانون الكيانات الإرهابية (8 لسنة 2015) والذي بموجبه يمكن للنائب العام مخاطبة المحاكم الجنائية لإدراج أفراد أو جماعات على قوائم الإرهاب دون محاكمة لأكثر من 3 سنوات، بما يستتبع ذلك من مصادرة ممتلكاتهم ومنعهم من السفر. وفي العام نفسه، صدر قانون مكافحة الإرهاب (94 لسنة 2015) الذي يتضمن تعريفات غامضة وفضفاضة للأعمال الإرهابية، وتسمح باتهام النشطاء السياسيين والحقوقيين والمحامين والصحفيين والمواطنين العاديين بالإرهاب لتعبيرهم عن آرائهم.

31. في فبراير 2020، وافق مجلس الوزراء على تعديلات قانون مكافحة الإرهاب التي وسعت تعريف تمويل الإرهاب وأضافت إليه جرائم جديدة تراوحت عقوباتها بين الغرامة المالية والإعدام. وفي نوفمبر 2021، تم إضافة تعديلين آخرين على القانون؛ الأول يمنح رئيس الجمهورية سلطة إصدار القرارات المتعلقة بتنفيذ التدابير المتخذة لمواجهة خطر الإرهاب. والثاني، يحظر تسجيل أو بث أو عرض وقائع محاكمات الإرهاب إلا بإذن رئيس المحكمة. أصدرت محكمة أمن الدولة طوارئ أحكامًا قاسية بالسجن بحق سياسيين وحقوقيين وصحفيين من بينهم، رئيس حزب مصر القوية عبد المنعم أبو الفتوح المحكوم بسجنه 15 عامًا، ونائبه محمد القصاص 10 سنوات. كما قضت أيضًا بحبس معاذ الشرقاوي نائب رئيس اتحاد طلاب جامعة طنطا 10 سنوات.³⁰

حرية التعبير والحقوق الرقمية

33. في 2019، تلقت مصر 29 توصية بشأن ضمان حرية الرأي والتعبير. قبلت الحكومة 18 توصية تتعلق بحرية الإعلام والصحافة عبر الإنترنت وخارجه، ورفضت 11 توصية بالإفراج عن معتقلي الرأي وضمان حقهم في محاكمة عادلة.

²⁹ مركز القاهرة، مصر: قانون جديد مثير للقلق يوسع صلاحيات الجيش وسط مخاوف من اضطرابات شعبية بسبب تدهور الوضع الاقتصادي. 2 فبراير 2024، متاح

على: <https://cihrs.org/egypt-alarming-new-law-expands-military-power-amid-fears-of-popular-unrest-as-economy-deteriorates>

³⁰ مركز القاهرة: منظمات حقوقية: نرفض الأحكام المشينة بحق السياسيين أبو الفتوح ومحمد القصاص ومعاذ الشرقاوي ويحيى حسين عبد الهادي ونطالب رئيس

الجمهورية بإفراجها. 30 مايو 2022، متاح على: <https://bit.ly/3Ts4Gxl>

34. تستخدم السلطات قانون التظاهر 107/2013 وقانون التجمهر 10/1914 لمحاكمة الآلاف في انتهاك مستمر لحريات التعبير والتظاهر.³¹ وقد ألغى البرلمان المصري في عام 1928 قانون التجمهر، إلا أن الإلغاء لم ينشر قط في الجريدة الرسمية.
35. بالتزامن مع الحرب الإسرائيلية في غزة؛ اندلعت تظاهرات في مصر مؤازرة للفلسطينيين. فتم القبض على 120 شخصًا منذ بداية هذه الاحتجاجات. وقد أُخلي سبيل 30 منهم على ذمة التحقيقات وتم إطلاق سراح 17 آخرين دون تحقيق. بينما لا يزال 67 شخصًا رهن الحبس الاحتياطي، متهمين بمشاركة جماعة إرهابية والاشتراك في تجمهر وإذاعة أخبار كاذبة، إضافة لـ 6 آخرين رهن الإخفاء القسري.³²
36. وأثناء جائحة كورونا، تعرض العديد من الأطباء والنقابيين والصحفيين والمواطنين للاعتقالات التعسفية على خلفية انتقادهم سياسات الحكومة، وتم اتهامهم بنشر أخبار كاذبة، بينهم من أمضوا سنوات خلف القضبان.³³
37. كشف تقرير منظمة مراسلون بلا حدود الذي يُقيّم ظروف ممارسة الصحافة عالميًا عن تواجد مصر في المرتبة 166 بين 180 دولة، وأنها تعد من أكبر سجون العالم بالنسبة للصحفيين.³⁴
38. شهدت حرية الصحافة في 2023 انتهاكات عدة، ما بين القبض على صحفيين أو مواصلة احتجاز آخرين، والتنكيل بأسرهم، فضلًا عن تحقيقات إدارية تعسفية مع صحفيين وإعلاميين.³⁵ خلال الفترة بين 2019 وحتى نهاية 2023، تم القبض على 32 صحفي على الأقل.³⁶
39. في 16 فبراير 2020 صدرت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الصحافة الإعلام (180 لسنة 2018) والذي يفرض متطلبات إدارية خانقة على الصحفيين وترخيص وسائل الإعلام. كما يحظر القانون إنشاء أي موقع إلكتروني في مصر أو إدارة أي موقع خارج البلاد دون ترخيص من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، ويواجه المخالفون غرامات بين مليون و3 مليون جنيه، بالإضافة للإغلاق ومصادرة الأدوات والأجهزة.
40. فرض القانون قيودًا واسعة وغامضة على نشر وتوزيع المحتوى. فمثلًا، تسمح المادة 4 للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بحظر دخول أي نشرة أو جريدة لمصر «لأسباب تتعلق بالأمن القومي»، أو أي محتوى «يتعارض مع أحكام الدستور». كما منح القانون المجلس الأعلى سلطات واسعة لحجب المواقع دون أمر قضائي.
41. تعاقب المواد (80 د) و(102 مكرر) و(188) من قانون العقوبات على نشر ما يُعدّ أخبار كاذبة، بعقوبات تصل للحبس 5 سنوات وغرامات مالية.

³¹ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مستمرون في معركتنا لتفعيل إلغاء قانون التجمهر المعيب. 22 يناير 2020، متاح على: <https://bit.ly/4eDX0Uy>

³² في 23 أبريل 2024، اعتقلت السلطات 16 مدافعة عن حقوق الإنسان لمشاركتهن في اعتصام قصير أمام مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في القاهرة لدعم المرأة الفلسطينية والسودانية. واختفت المدافعات قسرًا 20 ساعة قبل ظهورهن أمام نيابة أمن الدولة في اليوم التالي. وتم اتهامهن بالمشاركة في تجمهر من شأنه تعطيل العمل وتنفيذ القوانين، والانضمام لجماعة محظورة لأغراض تعكير صفو السلم والأمن العام. وتم إخلاء سبيلهن بكفالات بين 5000 – 1000 جنيه على ذمة القضية 1567 لسنة 2024 حصر أمن دولة عليا.

³³ المعد التليفزيوني، أحمد علام، ألقى قوات الأمن القبض عليه مساء الجمعة 24 أبريل 2020، من منزل أسرته في إحدى قرى مدينة العياط. وفي 1 مارس 2023 تقرر إخلاء سبيله ضمن 33 آخرين. وأيضًا الإعلامي خالد غنيم الذي تم القبض عليه في إبريل 2020 بسبب تدوينات حول إجراءات مواجهة كورونا، وتم إخلاء سبيله بعدها بأكثر من عامين ونصف. موقع درب، بعد 3 سنوات حبس.. الصور الأولى للصحفي أحمد علام على الأسفلت تنفيذًا لقرار إخلاء سبيله. 1 مارس 2023، متاح على:

<https://shorturl.at/5Et0j>

³⁴ مراسلون بلا حدود، مؤشر مصر بالنسبة لحرية الصحافة عام 2023، متاح على:

<https://rsf.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF/%D9%85%D8%B5%D8%B1>

³⁵ على سبيل المثال، في أغسطس 2023 اعتقل الصحفي كريم أسعد من منصة «متصدقش» لتقصي الحقائق بعد نشر تقرير حول واقعة احتجاز طائرة مصرية في زامبيا، وبعد احتجاج يومين في إحدى مقرات الأمن الوطني تم إطلاق سراحه. للمزيد راجع: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، بيان تضامني مع منصة «متصدقش» للصحافة المستقلة المتخصصة في التحقق الإخباري. أغسطس 23، 2023، متاح على: <https://cihrs.org/in-solidarity-with-egyptian-fact-checking-and-independent-media-platform-matsadaash/>

³⁶ من قاعدة بيانات لجنة حماية الصحفيين، متاح على: <https://bit.ly/3VWYBxk>

42. تحمي المادة 184 الشخصيات العامة والمؤسسات الحكومية من النقد، وتعاقب بالحبس والغرامة كل من يُسيء لسمعتها. كما تفرض المادة 178 مكرر غرامات على نشر صور قد تُسيء لسمعة البلاد. بينما تعاقب المادة 178 بالحبس كل من نشر مواد خادشة للحياء العام دون تحديد معنى ذلك، على نحو ينتهك حرية التعبير الفني والإبداعي.

43. منذ مايو 2017 تواصل الحكومة حجب المواقع، وحتى الآن تم حجب 630 رابط على الأقل، منها مواقع صحفية مستقلة ومواقع منظمات حقوقية مثل موقع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عقب نشر تقرير نصف المدة المقدم لآلية للاستعراض الدوري الشامل في 2023، ومواقع الشبكة العربية لحقوق الإنسان وهيومان رايتس واتش.

44. في 28 يونيو 2019، حجبت السلطات موقع «كاتب» الإخباري، الذي أطلقتته الشبكة العربية بعد 9 ساعات فقط من إنطلاقه. وفي 14 يوليو 2022، حجبت السلطات موقع المنصة الصحفي، وثلاثة من روابطه البديلة خلال 72 ساعة.

45. في يونيو 2020، داهمت قوات أمنية مكاتب موقع «المنصة»، وألقت القبض على رئيسة تحريره الصحفية نورا يونس واحتجزتها لأكثر من 30 ساعة. ثم أفرجت عنها النيابة بعد التحقيق بكفالة 10 آلاف جنيه.³⁷ وفي سبتمبر 2022، وبسبب تحقيق صحفي يتعلق بحزب مستقبل وطن، استدعت النيابة العامة 3 صحفيات من موقع «مدى مصر» واتهمتهن بنشر أخبار كاذبة. كما اتهمت رئيسة تحرير الموقع، الصحفية لنا عطا الله بتشغيل موقع بدون ترخيص.³⁸ تم إطلاق سراحهم لاحقًا بكفالة، فيما لا تزال القضية مستمرة.³⁹

46. تفرض المادة 64 من قانون الاتصالات (10 لسنة 2003) على مقدمي الخدمة توفير إمكانيات فنية للقوات المسلحة وأجهزة الأمن القومي تنتهك الحق في الخصوصية.⁴⁰

47. تلزم المادة 2 من قانون مكافحة جرائم المعلومات (175 لسنة 2018) مقدمي الخدمة بحفظ وتخزين بيانات المستخدمين 180 يومًا، وإتاحة هذه البيانات لهيئات الأمن القومي عند الطلب.

³⁷ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر: منظمات حقوقية تطالب بحفظ التحقيق مع رئيسة تحرير موقع «المنصة» وفتح تحقيق في واقعة اقتحام مقره. 4 يوليو 2020، متاح على: <https://rb.gy/1qdrnz>

³⁸ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، منظمات حقوقية تطالب النائب العام بحفظ التحقيق في قضية صحفيات مدى مصر. 14 سبتمبر 2022، متاح على: <https://cihrs.org/human-rights-organizations-call-on-the-public-prosecutor-to-close-the-investigation-into-the-mada-masr-female-journalists-case>

³⁹ في أكتوبر 2023، أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام قرارًا بحجب موقع «مدى مصر» -رغم حجبه من السلطات المصرية قبل هذا القرار- لسته أشهر بتهمة «ممارسة النشاط الصحفي دون الحصول على ترخيص ونشر أخبار كاذبة تضر بمصالح الأمن القومي». كما قرر المجلس إحالة الواقعة للنيابة العامة للتحقيق، وذلك بعد نشر الموقع تقرير بعنوان «مصر تميل لقبول الزوج الفلسطيني المشروط الذي فرضته إسرائيل». وبالفعل تم استدعاء رئيسة تحرير الموقع للتحقيق في فبراير 2024 للتحقيق وأُفرج عنها بكفالة، لكن القضية لم تغلق. وفي مارس 2024، تم اعتقال الصحفية رنا ممدوح من «مدى مصر» أثناء توجهها لتغطية صفقة «رأس الحكمة» في محافظة مرسى مطروح. واستجوبتها نيابة أمن الدولة ثم أُفرج عنها بكفالة.

⁴⁰ كما أعاق تأخر صدور اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيانات الشخصية (151 لسنة 2020) تطبيق القانون وتفعيله. مما تسبب في استمرار بقاء البيانات الشخصية دون ضمانات حماية كافية، فضلًا عن استثناء القانون لبعض الجهات مثل الأمن القومي والبنك المركزي المصري من أحكامه، ما يطرح تساؤلات حول شمولية وفعالية القانون. كما أن الاستثناءات المطلقة دون ضوابط أو معايير لضمان حماية البيانات بشكل فعال. كما تؤكد المادة الثانية من القانون؛ حق المستخدم في إبلاغه عن أي خروقات لبياناته، لكن القانون يفتقر إلى تفاصيل بشأن آليات وأوقات الإبلاغ، المادة 7 تلزم المُتحكم والمُعالج بإبلاغ مركز حماية البيانات خلال 72 ساعة من اكتشاف الخرق، دون الإشارة إلى إطار زمني محدد لإخطار أصحاب البيانات المتأثرين، مما يقلل من شفافية المعالجة ويحد من قدرة الأفراد على حماية أنفسهم من آثار هذه الخروقات.

48. تجرم المواد 25 و26 من القانون نفسه الأفعال التي «تتعدى على قيم الأسرة» دون تعريف واضح لذلك.⁴¹ وقد تسببت هذه المواد في حبس وملاحقة صانعات المحتوى. كما استُخدمت المادة 27 من القانون نفسه في اتهام النشطاء والحقوقيين بإدارة مواقع وحسابات بغرض ارتكاب جريمة مُعاقب عليها قانوناً.⁴²

49. في 2021، تعرّض السياسي المعارض أيمن نور ومقدّم برنامج تلفزيوني شهير، لاختراق هواتفهم كما حاولت السلطات اختراق هاتف السياسي أحمد الطنطاوي عقب إعلانه نيته للترشح لرئاسة الجمهورية.⁴³

الحق في مباشرة الحقوق السياسية (الانتخابات الرئاسية 2024)

50. أشارت منظماتنا في عدة تقارير لأن الانتخابات الرئاسية المصرية (2024) ليست حرة ولا نزيهة.⁴⁴ فقدت جرت الانتخابات في ظل مناخ قمعي شهد اعتقال لمنافسين الرئيس السيسي إلى جانب صحفيين وناشطين، بالإضافة لانتهاكات أخرى تعصف بشرعية العملية الانتخابية. في مايو 2023 استهدفت السلطات أقارب البرلمان السابق أحمد الطنطاوي عقب إعلان نيته الترشح لرئاسة الجمهورية من الخارج.⁴⁵ كما امتنع موظفو الشهر العقاري عن تسجيل التوكيلات لصالحه، فضلاً عن تهديد مؤيديه واعتقال 194 من أنصاره وأعضاء حملته، واجه بعضهم تهماً لا أساس لها من الصحة بالإرهاب.⁴⁶

51. كما ضمت السلطات عدد من أنصار طنطاوي على ذمة القضية (16336 لسنة 2023) المعروفة بـ «قضية التوكيلات الشعبية»، والتي ضمت أيضاً طنطاوي ومدير حملته، الذين لم يتم استدعائهما للتحقيق، وأحيلوا للمحاكمة دون إعلان، بتهمة الاشتراك والاتفاق على تداول أوراق العملية الانتخابية دون إذن السلطة المختصة. وفي 6 فبراير 2024، قررت محكمة جناح المطرية، حبس الطنطاوي ومدير حملته سنة. وفي 27 مايو، أيدت محكمة الاستئناف الحكم وتم القبض على الطنطاوي من المحكمة تنفيذاً للعقوبة.

52. كما منعت السلطات المصرية عدد من مؤيدي جميلة إسماعيل رئيسة حزب الدستور من تحرير توكيلات لها في مقرات الشهر العقاري في عدة مدن، ووصل الأمر للتعدي الجسدي والتحرش الجنسي بإحدى السيدات بحسب بيان لها.⁴⁷

53. في ديسمبر 2023، قرر مكتب المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام التحقيق مع مسئول موقع «صحيح مصر» وإحالتهم للنيابة العامة وذلك في ضوء تغطية الموقع للانتخابات الرئاسية المصرية. وفي يناير 2024، استدعى المجلس رئيس

⁴¹ سمكس، قضية التيكيتوك: مساحة جديدة لقمع النساء في مصر. 28 أغسطس 2020، متاح على: <https://bit.ly/3VFTArB>

⁴² منهم نورا يونس رئيس تحرير موقع المنصة، وحسام بهجت المدير الحالي للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

⁴³ Reuters, Prominent Egyptian opposition activist's phone hacked – watchdog, December 17, 2021:

<https://www.reuters.com/world/africa/prominent-egyptian-opposition-activists-phone-hacked-watchdog-2021-12-16/>

⁴⁴ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الانتخابات الرئاسية 2024... الطريق مغلق، 2 مايو 2023، متاح على <https://cihrs.org/egypts-2024-presidential-elections-a-dead-end>

والجبهة المصرية لحقوق الإنسان، الطريق لقصر الاتحادية: تقرير مراقبة وتقييم الانتخابات الرئاسية المصرية 2023. 6 فبراير 2024، متاح على:

<https://egyptianfront.org/ar/2024/02/presidential-elections-2023/>

⁴⁵ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، السلطات المصرية تعتقل أقارب وأنصار السياسي أحمد طنطاوي بعد إعلانه نية الترشح للرئاسة. 5 مايو 2023، متاح على:

<https://cihrs.org/egypt-as-national-dialogue-starts-family-and-supporters-of-ahmed-tantawy-arrested-after-he-announced-his-intent-to-run-as-president/>

⁴⁶ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر: القبض على السياسي أحمد الطنطاوي من المحكمة تنفيذاً لحكم بالسجن لمجرد تحديه للرئيس السيسي في انتخابات

2024. 27 مايو 2024، متاح على: <https://cihrs.org/egypt-tantawi-arrested-in-court-to-serve-a-prison-sentence-for-challenging-president-sisi-in-2024->

[elections/](#)

⁴⁷ الصفحة الرسمية لجميلة إسماعيل، البيان متاح على:

<https://www.facebook.com/gameelaismail/posts/pfbid02iwza6XomBy4KSyVxZbiRtey3W7G9J9aKQ7MyWYQQ41MjxB1RuzkxXQK9Ar9HjeoeI>

تحرير موقع «ذات مصر» للتحقيق معه بتهم نشر أخبار كاذبة وتحريضية، وذلك على خلفية بث الموقع عدة مقابلات مع سياسيين واقتصاديين ينتقدون السياسات العامة للحكومة.⁴⁸

حرية تكوين الجمعيات والاستهدافات العابرة للحدود

54. على مدى الدورات الثلاثة السابقة للمراجعة الدورية، تلقت مصر 31 توصية بشأن رفع القيود عن عمل الحقوقيين والامتناع عن ملاحقتهم القضائية وتجريم عملهم والحماية من الممارسات الانتقامية.
55. يطيح قانون 149 لسنة 2019 المنظم للعمل الأهلي باستقلالية المجتمع المدني، ويمنح السلطات صلاحيات واسعة للتدخل في تشكيل مجالس إدارة الجمعيات، وتعيينات الموظفين، وطبيعة المشروعات والأنشطة، وحق الاعتراض على التمويل الخارجي، وإغلاق الجمعيات وحظر إجراء الاستطلاعات والدراسات الميدانية.⁴⁹ كما تستخدم السلطات قوانين مكافحة الإرهاب لمعاقبة الحقوقيين داخل مصر، ومنهم رامي كامل، باتريك زكي، محمد رمضان، وآخرين من التنسيق المصرية والمبادرة المصرية.⁵⁰
56. تواصلت السلطات سياساتها الانتقامية من الحقوقيين والنشطاء السياسيين في الخارج. ففي يونيو 2020 احتجزت السلطات المصرية صلاح سلطان بمعزل عن العالم الخارجي؛ انتقامًا من نشاط ابنه (محمد سلطان مؤسس مبادرة الحرية) الحقوق في الخارج.⁵¹ وبالمثل تعرضت عائلة الصحفي والمدافع أحمد جمال زيادة للاستهداف، وتم القبض على والده والتحقيق معه حول نشاط ابنه الصحفي بالخارج.⁵²
57. تستخدم السلطات المصرية قانون الكيانات الإرهابية لإدراج نشطاء سياسيين وحقوقيين بالخارج على قوائم الإرهاب، ما يجعلهم عرضة لمخاطر الترحيل، والتضييق على حريتهم في التنقل والمعاملات المالية.⁵³
58. يتسبب النزج بالمدافعين الحقوقيين بالخارج كمتهمين على ذمة قضايا جديدة⁵⁴ في حرمانهم من العودة لمصر أو حرمانهم من حقوقهم المدنية والسياسية، كما تلاحقهم السلطات المصرية بالخارج بغية ترحيلهم، لمواجهة الحبس أو الإخفاء القسري في مصر. وتشير التقارير الحقوقية لصدور أحكام غيابية بحق بعض الحقوقيين في

⁴⁸ اليوم السابع، الأمل للإعلام يقرر إجراء تحقيق عاجل مع صحیح مصر. 10 ديسمبر 2023، متاح على: <https://bit.ly/3xX3FIV>

⁴⁹ راجع المواد 14، 15، 19، 45، 75 من القانون 149 لسنة 2019. والتحليل القانوني لمركز القاهرة للوائح القانون، متاح على: <https://cihrs.org/legal-commentary/>

[on-regulations-of-ngo-law-n-149-for-2019-on-civic-associations/](https://cihrs.org/legal-commentary/on-regulations-of-ngo-law-n-149-for-2019-on-civic-associations/)

⁵⁰ على سبيل المثال: تم القبض على الناشط المسيحي القبطي رامي كامل في نوفمبر 2019، قبل أيام من سفره لجنيف للمشاركة في منتدى الأمم المتحدة المعني بقضايا الأقليات. وانهم كامل بارتكاب جرائم إرهابية في القضية 1475 لسنة 2019. وقبل أسبوعين من اعتقاله، تعرض كامل للضرب والتعذيب والتهديد للكف عن نشاطه بعد تحقيق غير رسمي لدى الأمن الوطني. ولا تزال القضية مفتوحة رغم إطلاق سراح كامل بعد أكثر من عامين من الحبس الاحتياطي. ومن الحالات المماثلة حالات محمد رمضان، وعمرو إمام، وباتريك زكي. وفي يونيو 2020، ألقت قوات الأمن القبض على 5 من أبناء عمومة المدافع الحقوق المصري الأمريكي محمد سلطان انتقامًا لرفع سلطان دعوى في الولايات المتحدة ضد رئيس وزراء مصري سابق على خلفية تعرضه للتعذيب أثناء سجنه في مصر. اختفى أبناء عمومته قسرًا لمدة يومين قبلما توجه إليهم تهم «الانضمام لمنظمة إرهابية ونشر أخبار كاذبة». كما يتعرض صلاح، والد سلطان، المسجون منذ عام 2013 والمتجسس حاليًا بمعزل عن العالم الخارجي، لظروف سيئة، بما في ذلك الحرمان من الرعاية الطبية العاجلة. وفي مارس 2023، حكمت محكمة أمن الدولة طوارئ على 29 مدافعًا عن حقوق الإنسان من التنسيق المصرية للحقوق والحريات، بتهمة جرائم إرهابية، بالحبس لمدة تتراوح بين خمس سنوات والمؤبد، إلى جانب إدراجهم على قائمة الكيانات الإرهابية. كما تم احتجاز أكثر من 10 منهم احتياطيًا منذ عام 2018، بما في ذلك عزت غنيم، وهدى عبد المنعم، وعائشة الشاطر، ومحمد أبو هريرة. وفي نوفمبر 2020، تم القبض على ثلاثة من كبار موظفي المبادرة المصرية ووجهت لهم تهم الإرهاب. ورغم إطلاق سراحهم عقب احتجاجات دولية، إلا أنهم ما زالوا ممنوعين من السفر وما زالت أصولهم مجمدة.

⁵¹ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، احتجاز والد ناشط أمريكي بمعزل عن العالم. 15 نوفمبر 2021، متاح على: <https://cihrs.org/egypt-us-advocates-father-held-incommunicado/>

⁵² مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الإجراءات التعسفية الأخيرة تؤكد غياب أي نية لتحسين حالة حقوق الإنسان أو الإفراج عن كل السجناء السياسيين. 25 أغسطس 2023، متاح على: <https://cihrs.org/egypt-recent-arbitrary-practices-show-no-intent-to-improve-human-rights-situation-or-release-political-prisoners/>

⁵³ المنبر المصري لحقوق الإنسان

⁵⁴ المصدر السابق.

الخارج،⁵⁵ أو تهديدات انتقامية،⁵⁶ فضلاً عن حملات التشهير الإعلامية عبر القنوات الإعلامية والصحف ومواقع التواصل الاجتماعي.⁵⁷

59. وثقت منظمات حقوقية حرمان العديد من النشطاء السياسيين والحقوقيين بالخارج من حقهم في إصدار أو تجديد أوراقهم الثبوتية،⁵⁸ مما ترتب عليه حرمانهم من حقوقهم الأساسية، وتقييد قدرتهم على السفر والعيش والعمل بشكل قانوني، وحرمانهم من الرعاية الطبية الأساسية والخدمات التعليمية.⁵⁹

60. وثق المنبر المصري لحقوق الإنسان تعرض بعض المدافعين للتعقب أو التردد أو تفتيش غرفهم⁶⁰ من جانب عناصر تابعة للأمن المصري بالخارج، بالإضافة لتهديد ذويهم بالداخل، ومداومة محال سكنهم في مصر وملاحقة أقربائهم والقبض على بعضهم أو استبعادهم من مناصب وترقيات كوسيلة ضغط لإجبار ذويهم على التراجع عن مواقفهم ونشاطهم الحقوقي بالخارج أو إجبارهم على العودة. فيما يُعرف بعقاب الأطراف الوسيطة.⁶¹

الحقوق والحريات الجنسية

61. سبق وأن رفضت مصر توصيات لمكافحة التمييز بحق المثليين/ات ومزدوجي التوجه الجنسي والعابرين جنسياً وثنائبي الجنس (مجتمع الميم عين).

62. لا يجرم القانون المصري صراحةً العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي، بل تستخدم الحكومة قانون مكافحة الدعارة (10 لسنة 1961) لملاحقة أفراد مجتمع الميم عين، بعقوبة تصل للحبس ثلاث سنوات، كما تستخدم المواد 279 و278 من قانون العقوبات للغرض نفسه.⁶²

63. تعتقل الشرطة المصرية أفراد مجتمع الميم عين ويتم احتجازهم في ظروف غير إنسانية. وقد شهدت السنوات الخمس الماضية تصعيداً في حجم الاعتقالات والمحاكمات التي تستهدفهم. ففي 2020، رصدت المنظمات 21 قضية، واعتقال 25 شخصاً.⁶³ وصدرت أحكاماً بالسجن لسنة أو أكثر في 6 حالات منهم، ولأقل من سنة في حالة واحدة، وبالبراءة في حالتين. كما صدرت أحكام (الدرجة الثانية) بالسجن لسنة أو أكثر في 8 حالات، ولأقل من سنة في حالة واحدة، والبراءة لـ 8 حالات. واستمر هذا الاتجاه في 2021، إذ تم اعتقال 11 شخصاً معظمهم خارج القاهرة، بتهمة الفجور العام.⁶⁴ وفي 2022، أبلغت المبادرة المصرية بالاعتقال 43 متهماً في 19 قضية بتهمة اعتياد

⁵⁵ مثل بهي الدين حسن، المحكوم بحبسه 18 عامًا بعد تعرضه لحملة تشويه إعلامية وصلت للمطالبة باغتياله على قنوات مقربة للسلطات المصرية. للمزيد راجع:

مصر.. الحكم على الحقوقي بهي الدين حسن بالسجن 15 عامًا: <https://bit.ly/3Y00VFq>

⁵⁶ واجهت منظمة سينا ومديرتها التنفيذي أحمد سالم حملة تهديد بسبب عمل المؤسسة الحقوقي وإصدارها تقارير حول الأوضاع في رفح شمال سيناء

⁵⁷ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، هجمة انتقامية بعد تقارير حول الأحداث على الحدود مع غزة، 26 فبراير 2024، متاح على: <https://cihrs.org/egypt->

[human-rights-group-and-its-director-threatened-and-smeard/](https://cihrs.org/egypt-)

⁵⁸ مصر: حرمان معارضين في الخارج من الوثائق الثبوتية: <https://www.hrw.org/ar/news/2023/03/13/egypt-dissidents-abroad-denied-identity->

[documents](https://www.hrw.org/ar/news/2023/03/13/egypt-dissidents-abroad-denied-identity-)

⁵⁹ المنبر المصري لحقوق الإنسان

⁶⁰ المنبر المصري لحقوق الإنسان

⁶¹ المنبر المصري لحقوق الإنسان

⁶² كما تواصل السلطات المصرية خطاب الكراهية بحق مجتمع الميم عين. ففي سبتمبر 2017 أصدر المجلس الأعلى للإعلام قرارًا يحظر ظهورهم في وسائل الإعلام

المقروءة والمسموعة والمرئية إلا اعتراضاً بخطأ السلوك والتوبة عنه، عربي 21، مصر.. حظر ظهور المثليين وشعاراتهم بوسائل الإعلام، 30 سبتمبر 2017، متاح على:

<https://shorturl.at/EtwMq>

⁶³ تقرير ٢٠٢١ سنة على كوين بوت، ٢٠٢١ متاح على:

<https://bedayaa.org/wp-content/uploads/2023/02/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-20-%D8%B3%D9%86%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%88%D8%AA-Final.pdf>

⁶⁴ رصد حالات اعتقال افراد مجتمع الميم عين في مصر - جمعية عنخ

الدعارة.⁶⁵ وفي 2023، تراوح عدد المعتقلين بين 35-40 شخصًا.⁶⁶ وفي يناير 2024، تم القبض على اثنين، بتهمة ممارسة الفجور.⁶⁷

64. يخضع المحتجزون من مجتمع الميم عين، (سواء نساء عابرات أو رجال مثليين) لانتهاك خطير لحقوقهم. وفي عام 2023، تم إخضاع 28 شخصًا لفحوصات شرجية قسرية تباشرها مصلحة الطب الشرعي رغم اعتراض المنظمات الحقوقية.⁶⁸

65. تستخدم السلطات المنصات الرقمية، ومواقع وتطبيقات المواعدة، لتعقب واستهداف أفراد مجتمع الميم عين والقبض عليهم. وقد وثقت هيومن رايتس ووتش 29 حالة اعتقال وملاحقة قضائية في سبتمبر 2023 وحده،⁶⁹ مما يكشف عن حملة ممنهجة من جانب قوات الأمن بحقهم.⁷⁰

حقوق الإنسان في شمال سيناء

66. منذ بداية النزاع المسلح بين قوات الأمن المصرية وتنظيم ولاية سيناء التابع لداعش في 2014 وحتى 2021، بلغ عدد القتلى المدنيين في شمال سيناء 1836 شخصًا، و2915 مصاب.⁷¹ وخلال 2020، قُتل 9 مدنيين على يد قوات الأمن،⁷² و7 على الأقل في 2021، بعضهم برصاص طائش، أو بإطلاق نار مباشر، أو عبر حقن الغاز السام.⁷³

67. تصاعدت الاشتباكات المسلحة بين الطرفين وخلال ذلك ارتكبت أطراف النزاع انتهاكات عدة لحقوق المدنيين، قد تصل حد جرائم الحرب بموجب القانون الإنساني الدولي. وانطوت العمليات العسكرية التي شنتها قوات الأمن المصرية على عقاب جماعي بحق سكان مدن شمال سيناء، بما في ذلك اعتقالات تعسفية، وإخفاء قسري، وتعذيب، وقتل خارج نطاق القانون،⁷⁴ وتهجير قسري لآلاف السكان فضلًا عن هدم آلاف المنازل وتجريف الأراضي الزراعية.⁷⁵

DW، وسائل التواصل فخ للإيقاع بأفراد مجتمع الميم في مصر، متاح على: <https://shorturl.at/2OL6b>

⁶⁶ NBC News, Grindr sends Egypt users a warning after alleged entrapments and arrests, available at: <https://shorturl.at/vgxxy>

⁶⁷ مصراوي، قرار من النيابة بشأن شبكة «شمس ونور» للشواذ في الدقهلية، 21 يناير 2024، متاح على: <https://shorturl.at/wXKwH>

⁶⁸ OHCHR, In Dialogue with Egypt, Experts of the Human Rights Committee Commend Measures Combatting Discrimination, Raise Issues

Concerning Treatment of Lesbian, Gay, Bisexual, Transgender and Intersex Persons and Judicial Independence, available at:

<https://www.ohchr.org/en/news/2023/03/dialogue-egypt-experts-human-rights-committee-commend-measures-combatting>

⁶⁹ هيومان رايتس ووتش، تقرير بعنوان: كل هذا الرعب، 21 فبراير 2023، متاح على: <https://www.hrw.org/ar/report/2023/02/21/384065>

⁷⁰ كما يواجه أفراد مجتمع الميم عين أيضًا التعذيب. إذ تم القبض على حسام أحمد، عابر جنسيًا، في فبراير 2019 بتهمة الإرهاب وإساءة استخدام وسائل التواصل.

وحرمته السلطات من العلاج الهرموني منذ اعتقاله. وأرغمته مصلحة السجن على إجراء فحص لأعضائه التناسلية دون أمر نيابة، رغم أنه يحمل شهادة طبية لعلاج

العبور الجندري، للمزيد انظر: <https://www.ankhfrance.org/savehossam>

⁷¹ «المصري اليوم» تنشر تقرير «قومي حقوق الإنسان» عن شمال سيناء التقرير يستعرض رد المحافظة بشأن شكاوى التعويضات والسكن والصحة والتعليم والتنقل

وتوسعة ميناء العريش، المصري اليوم، 10 فبراير 2021، <https://www.almasryalyoum.com/news/details/2253991>

⁷² الجبهة المصرية، تقرير رسدي عن انتهاكات حقوق الإنسان في إطار الحرب على الإرهاب في شمال سيناء لعام 2020، أبريل 2021، متاح على:

<https://egyptianfront.org/ar/2021/04/counter-terrorism-violation-sinai-2021/>

⁷³ الجبهة المصرية، تقرير رسدي حول انتهاكات حقوق الإنسان في إطار الحرب على الإرهاب في شمال سيناء خلال عام 2021، أبريل 2022، متاح على:

<https://egyptianfront.org/ar/2022/04/sinai-ma2021/>

⁷⁴ هيومن رايتس ووتش، «اللي خايف على عمره يسلب سيناء»، قوات الأمن المصرية وداعش، 28 مايو 2019، متاح على:

<https://www.hrw.org/ar/report/2019/05/28/330383>

⁷⁵ هيومن رايتس ووتش، مصر: عمليات الهدم الواسعة في سيناء جرائم حرب محتملة، 17 مارس 2021، متاح على:

<https://www.hrw.org/ar/news/2021/03/17/378097>

68. رغم عدم وجود ضرورة، أصدر الرئيس السيسي مرسوماً في 2021، يمنح وزير الدفاع صلاحيات واسعة لفرض إجراءات استثنائية في شمال سيناء دون رقابة، بما في ذلك فرض حظر التجول، وتنفيذ عمليات إجلاء قسري، واستيلاء على ممتلكات خاصة، وتعطيل المواصلات والاتصالات.⁷⁶

69. فرضت السلطات قيوداً صارمة على حركة الأشخاص والبضائع في شمال سيناء، مما عرقل وصول الإمدادات الغذائية والأدوية والغاز والوقود وغير ذلك من السلع الأساسية. وتكرر قطع خدمات المياه والكهرباء والإنترنت، فيما يُعد سياسة عقاب جماعي.⁷⁷

70. نفذت ولاية سيناء عمليات خطف وقتل خارج نطاق القانون بحق المدنيين وعناصر قوات الأمن.⁷⁸ وطالت هذه الأعمال العدائية المواطنين الأقباط.⁷⁹ كما شن التنظيم هجمات مباشرة على مناطق سكنية باستخدام العبوات الناسفة والمتفجرات والألغام، مما تسبب في مقتل المئات والتهجير القسري للسكان المحليين،⁸⁰ فضلاً عن استهداف وتدمير مدارس.⁸¹ كذا فرضت ولاية سيناء في المدن والقرى التي سيطرت عليها قيوداً بحق النساء، وأجرت محاكمات جائرة للمدنيين، وأبقت السكان في رعب بعدما وضعت حواجز أمنية ونظمت دوريات أمنية منتظمة.⁸²

71. منذ منتصف 2015، بدأت بعض القبائل الموالية للقوات المسلحة في سيناء تشكيل ميليشيات لدعم السلطات المصرية في حربها على تنظيم ولاية سيناء.⁸³ ومنذ يوليو 2020 بدأ الجيش المصري في التسليح والتدريب العسكري المنتظم لبعض هذه الميليشيات الموالية للحكومة.

72. في منتصف 2021، طلب مكتب شؤون القبائل التابع للمخابرات العسكرية من زعماء بعض قبائل تسجيل أفراد قبائلهم ضمن الميليشيات الموالية للحكومة، والتي تلقت فيما بعد تدريبات من جانب الجيش. ومنذ أواخر 2021، بدأت هذه الميليشيات تنفيذ عمليات تمشيط وقتال واشتباك مسلح ضد ولاية سيناء.⁸⁴

73. أسفر النزاع المسلح في سيناء عن تراجع كبير في حق طلاب شمال سيناء في التعليم،⁸⁵ بعدما حولت القوات المسلحة المصرية مدارسهم لقواعد عسكرية⁸⁶ أو تسببت المواجهات المسلحة في إلحاق أضرار بها. كما تورطت قوات الجيش والشرطة في استخدام المدارس لأغراض عسكرية.⁸⁷ وفي بعض الحالات تم إخلاء هذه المدارس من الطلاب، وفي أخرى تم استخدامها لهذه الأغراض رغم وجود الطلاب والمعلمين فيها.⁸⁸

⁷⁶ قرار رئاسي يؤيد حالة الطوارئ في شمال سيناء، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، أكتوبر 2021، متاح على: <https://sinaifhr.org/show/102>
⁷⁷ الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، تقرير رصدي عن انتهاكات حقوق الإنسان في إطار الحرب على الإرهاب في شمال سيناء لعام 2020، أبريل 2021، متاح على:

<https://egyptianfront.org/ar/2020/03/nonstop-blockade-ar/>

⁷⁸ هيومن رايتس ووتش، «اللي خايف على عمره يسلب سيناء».

⁷⁹ مسيحيو مصر يفرون من عنف «داعش»، هيومن رايتس ووتش، 13 مارس 2017، متاح على: <https://www.hrw.org/ar/news/2017/03/13/301035>

⁸⁰ «تقرير حقوق الإنسان الشهري: أكتوبر 2020» مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، 22 نوفمبر 2020، متاح على: <https://sinaifhr.org/show/35>

⁸¹ «الجيش المصري حول مدارس سيناء إلى قواعد عسكرية، حسيماً تقول مجموعة حقوقية»، الجارديان، 30 مارس 2023، متاح على:

<https://www.theguardian.com/world/2023/mar/30/egyptian-army-has-turned-sinai-schools-into-military-bases-says-rights-group>

⁸² هيومن رايتس ووتش، «اللي خايف على عمره يسلب سيناء».

⁸³ مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، نهاية «وشبكة» لداعش في سيناء ومستقبل غامض.. استراتيجية «أقل الضررين» لا تحفظ الاستقرار أو الحقوق على المدى البعيد.

26 سبتمبر 2022، متاح على: <https://sinaifhr.org/show/154>

⁸⁴ المرجع السابق

⁸⁵ مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، تقرير بعنوان ألغام المستقبل، 8 أبريل 2024، متاح على: <https://sinaifhr.org/show/364>

⁸⁶ الجارديان، «الجيش المصري حول مدارس سيناء إلى قواعد عسكرية»، مرجع سابق.

⁸⁷ منها استخدام المدارس كنقاط تفتيش ومراقبة، أو تحويلها لمخيمات ومعسكرات للإمداد والتموين، أو مراكز عسكرية في العمليات.

⁸⁸ وثقت المنظمات تدمير 73 مدرسة في مدن شمال سيناء إثر قصف مدفعي وجوي، فيما تشير التقديرات لتدمير 135 منشأة تعليمية بدرجات متفاوتة في 5 مدن في

شمال سيناء، استعرض الخريطة التي أعدتها مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، والتي تظهر إحداثيات المدارس وأنواع الانتهاكات ولقطات حصرية من الأرض:

<https://educationmap.sinaifhr.org>

74. وثقت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان تدمير وإغلاق القوات المسلحة لـ 21 منشأة صحية أثناء الاشتباكات مع الجماعات المسلحة، كما تورطت قوات الأمن في استخدام المنشآت الصحية لأغراض عسكرية.

75. وثقنا بين عامي 2013 - 2022 تورط قوات الجيش في منطقة شمال سيناء في تجنيد أطفال لا تتجاوز أعمارهم 12 عامًا، ما يعد على الأرجح جريمة حرب، كما كلفت قوات الجيش أطفال مجندين (بين 15- 18 عامًا) بمهام عرضتهم للخطر، في مواجهة عناصر تنظيم ولاية سيناء الذين طاردوا هؤلاء الأطفال وقتلواهم فيما بعد.⁸⁹

التمييز والعنف ضد المرأة

76. خلال الاستعراض الشامل 2019، تلقت الحكومة 82 توصية بشأن حقوق المرأة، قبلت 70 منها، بينما رفضت جميع التوصيات المتعلقة برفع التحفظات على اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة وتجريم الاغتصاب الزوجي. ورغم قبول بعض التوصيات المتعلقة بتعديل قانون الأحوال الشخصية ومكافحة العنف الأسري، لم يصدر أي قانون في هذا الصدد. كما أن أحكامًا قانونية قائمة على التمييز وتشرعن للعنف ضد المرأة ما زالت تصدر رغم التعهدات بدعم تكافؤ الفرص والقضاء على كافة أشكال التمييز.

77. تستند قوانين الأحوال الشخصية في مصر إلى تفسيرات دينية، ومن ثم تتحدد الإجراءات القانونية وفق ديانة الأسرة. ففي 5 يونيو 2022، صدر قرار من وزير العدل بتشكيل لجنة من 11 قاضيًا -منهم امرأتان- لتعديل قانون الأحوال الشخصية للمسلمين. وكان من المفترض أن تنتهي ولاية اللجنة بعد 4 أشهر بإصدار قانون جديد للأحوال الشخصية؛ وحتى الآن لم يتم ذلك.⁹⁰

78. طبقًا للمادة 144 من قانون الأحوال الشخصية الحالي، تُحرم الأم من حضنة أطفالها إذا تزوجت، بينما من حق الأب الاحتفاظ بحضنة أولاده بعدما يتزوج.

79. أما بالنسبة للمسيحيين، فلم يتم نشر مقترح قانون الأسرة المسيحية الموحد بعد، والذي تمت صياغته دون استشارة أصحاب المصلحة. وفي القانون الحالي، لا يجوز للمسيحيين الطلاق إلا إذا تحول أحد الطرفين إلى طائفة أو دين آخر. وتسقط الحضنة عن الأم المسيحية المتزوجة من مسلم ببلوغ الأطفال سن السابعة، رغم أن السن في باقي الحالات هو 15 سنة.

80. يتواصل توظيف المادة 17 من قانون العقوبات، والخاصة بتخفيض الأحكام للرافة، في التخفيف عن الجناة في جرائم العنف ضد المرأة، وخاصة جرائم الاغتصاب وهتك العرض، وما يسمى بـ «جرائم الشرف». كما تستخدم المادة 60 من القانون نفسه، لتبرير العنف الزوجي والأسري. تم توثيق 1006 جريمة عنف ضد النساء والفتيات في 2022،⁹¹ و950 حالة في 2023.⁹²

81. تنطوي المواد 237 و274 و277 من قانون العقوبات، والخاصة بعقوبة الزنا على تمييز فح في العقوبة، إذ تعاقب الرجال بالسجن 6 أشهر، مقابل السجن عامين للنساء على الجريمة نفسها.

82. تسهم النيابة العامة في إفلات مرتكبي جرائم الاغتصاب من العقاب، ففي القضية المعروفة بـ «قضية الفيرومونت» التي اتهم فيها عدد من الرجال (بينهم أبناء رجال أعمال بارزين) باغتصاب امرأة، حولت النيابة الشهود لمتهمين،

⁸⁹ من ناحية أخرى، سمحت قوات الجيش للميليشيات المتحالفة معها بتجنيد واستخدام الأطفال دون سن 18 عامًا في أعمال القتال ضد الجماعات المسلحة، ما تسبب في مقتل وإصابة بعضهم على أيدي تلك الجماعات في النهاية. للمزيد راجع تقرير مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان: «كنت خائف... كنت سبعة عشر عامًا فقط»، 8 أغسطس 2023: <https://sinaifhr.org/show/204>

⁹⁰ سكاى نيوز عربية، تفاصيل تشكيل لجنة تعديل قانون الأسرة في مصر. 5 يونيو 2022، متاح على: <https://bit.ly/4cEApFU>

⁹¹ مؤسسة إدراك للتنمية والمساواة، تقرير مرصد جرائم العنف لعام 2022، متاح على: <https://edraak-eg.org/442/>

⁹² مؤسسة إدراك للتنمية والمساواة، تقرير مرصد جرائم العنف الموجه ضد النساء والفتيات في مصر لعام 2023 متاح على: <https://shorturl.at/xKFK6>

ووجهت لهم تهم التحريض على الفسق والفجور، وإثارة مشكلات وهمية ونشرها على مواقع التواصل⁹³ وبعد حبس الشهود 4 أشهر، وتعرضهم لتهديدات دفعتهم لتغيير أقوالهم، أغلقت النيابة القضية، بعدما ضمنت إفلات مرتكبي واقعة الاغتصاب من العقاب.⁹⁴

أوضاع اللاجئين في مصر

83. رصدت المفوضية المصرية حالات اعتقال واحتجاز للاجئين من أقلية الإيغور الصينية وكذلك الأقليات الأفغانية، وتصدت لمحاولات ترحيلهم أو إعادتهم قسراً لبلادهم. فضلاً عن احتجاز طالبي اللجوء القادمين من أماكن النزاع عبر الحدود المصرية، والاعتقال التعسفي للاجئين سودانيين وسوريين وجنسيات أخرى. وفي 2020 شنت السلطات حملة اعتقالات لعدد من اللاجئين (معظمهم سودانيين) أعقاب مقتل طفل سوداني بالقاهرة. وقد واجه المعتقلون التهديد بالترحيل ونقص الرعاية الطبية في أماكن احتجاز غير مناسبة، وتم منعهم من التواصل مع محاميهم أو ذويهم، في غياب آلية للشكوى أو التظلم أو الوصول للنيابة التي لا تتدخل في الأمر طالما كان في مسؤولية الأمن الوطني.⁹⁵

84. في يونيو 2024 وثقت منظمة العفو الدولية حملة اعتقالات جماعية وإعادة قسرية للاجئين سودانيين؛ إذ رحلت السلطات المصرية 800 محتجز سوداني قسراً في الربع الأول من 2024 دون السماح لهم بطلب اللجوء أو التواصل مع مفوضية اللاجئين، أو الطعن على قرارات ترحيلهم.⁹⁶

85. وثقت المفوضية المصرية تعرض العديد من طالبي اللجوء من النساء للتحرش الجنسي ومحاولات الاغتصاب دون فتح تحقيقات جادة. إذ رفضت الشرطة تسجيل الشكوى بشأن الأحداث، كما اعتدى بعضهم على الضحية واتهموها بممارسة الدعارة، ولم تتم إحالة الضحايا للجهة الطبية لإثبات أقوالهن أو توجيه الاتهام للمعتدين.

86. بعد الحرب على غزة، 7 أكتوبر 2023، تكاد مصر لا تستقبل سوى أعداد محدودة من اللاجئين الفلسطينيين، معظمهم بحاجة للعلاج. وقد فرضت عليهم السلطات ما يشبه الإقامة الجبرية، ومنعت تواصلهم مع الصحافة. هذا بالإضافة لحالات عديدة كانت في مصر مسبقاً للدراسة أو الزيارة أو العلاج، ولم يتمكنوا من العودة بسبب الحرب وانتهت إقامتهم. هؤلاء لم يسمح لأسرهم بدخول مصر، كما أشار بعضهم لأن السلطات المصرية فرضت مبالغ مالية كبيرة بالدولار على أي شخص يسمح له بدخول مصر.⁹⁷

⁹³ موقع المنصة: قضية فيرمونت: كشوف عنصرية وفحوص شرعية لـ«الشهود». 3 سبتمبر 2020، متاح على: <https://almanassa.com/stories/4604>

⁹⁴ موقع مدى مصر: كيف تحول شهود «اغتصاب فيرمونت» إلى متهمين ولماذا أغلقت القضية؟. 22 أغسطس 2021، متاح على: <https://bit.ly/3LjLNLg>

⁹⁵ منظمة العفو الدولية، مصر: احتجاجات المهاجرين واللاجئين السودانيين على القتل الوحشي لطفل ووجهت بالعنف وعمليات الاعتقال. 4 نوفمبر 2020، متاح على:

<https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2020/11/egypt-protests-by-sudanese-migrants-and-refugees-over-brutal-killing-of-a-child-met-with-violence-and-arrests/>

⁹⁶ منظمة العفو الدولية، يجب على السلطات وضع حد لحملة الاعتقالات الجماعية والإعادة القسرية للاجئين السودانيين. 19 يونيو 2024 متاح على:

<https://shorturl.at/QWsgp>

⁹⁷ Le Monde: Escape from the hell of Gaza for \$7,000 per person: <https://shorturl.at/e3gHp>

بي بي سي، عدد متزايد من سكان غزة يدفعون آلاف الدولارات مقابل هروب غير مضمون. 4 مارس 2024، متاح على:

<https://www.bbc.com/arabic/articles/clkm7348p8vo>

الشرق الأوسط، «في غزة: السفر للأغنياء فقط، أموال طائلة مقابل تنسيق سفر إلى مصر... واليد العليا لإسرائيل». 17 يناير 2024، متاح على:

<https://shorturl.at/2kr2a>

الأقليات والفئات المهمشة

87. لا تزال السلطات المصرية تلجأ للجلسات العرفية كحل بديل عن نظام العدالة الرسمي في وقائع العنف الطائفي بين المسيحيين والمسلمين؛ وبوابة للهروب من تطبيق القانون. وأحياناً التهجير القسري، في ظل تجاهل الاعتداءات الطائفية والتحرير على الكراهية والحيلولة دون معالجة جذور هذه المشاكل ووضع التشريعات اللازمة لمواجهة خطاب الكراهية الديني.

88. في 23 إبريل 2024، شهدت قرية «الفواخر» بمحافظة المنيا اعتداءات طائفية أسفرت عن حرق منازل بعض الأقباط، وضربهم، ومحاولة طردهم من منازلهم، بعد انتشار شائعات حول بناء كنيسة في القرية. وقد سبق ذلك مضايقات عديدة للأقباط ونشر منشورات تحريضية، لم تتخذ قوات الأمن حيالها أي إجراء،⁹⁸ مما أدى لتعرض طالبات مسيحيات للضرب على يد زملائهن في إحدى المدارس.⁹⁹

89. في 26 أبريل 2024، وبعد أداء صلاة الجمعة بقرية الكوم الأحمر بمحافظة المنيا، فوجئ الأقباط بحشد من المصلين خرجوا من المساجد احتجاجاً على بناء كنيسة، بينما حصلت الكنيسة على تصريح رسمي من السلطات منذ 2023. ألقى الحشد بالحجارة على منازل الأقباط قبلما تحكّم قوات الأمن السيطرة على التجمهر واعتقال عدد من المعتدين، وإعادة الهدوء إلى القرية. كما هاجم العشرات في قرية «الخيارى» بمحافظة منزلاً قيد الإنشاء يملكه مسيحي، فجر الثلاثاء 5 سبتمبر 2023، مرددين شعارات تحريضية ضد الأقباط، ونهبوا مواد البناء بحجة أنها كنيسة بينهما الأقباط دون ترخيص.¹⁰⁰

90. في 18 ديسمبر 2023، شهدت قرية «العزيب» أيضاً اعتداءات طائفية على مسيحي القرية بسبب بدء أعمال إنشاء كنيسة مرخصة من الجهات الرسمية. مما أسفر عن إضرار النيران في منازل بعض الأقباط.¹⁰¹

91. منذ صدور القانون 80 لسنة 2016 بشأن بناء وترميم الكنائس لم تصدر أي قرارات رسمية ببناء كنائس جديدة بخلاف 50 كنيسة في المدن الجديدة. وهو ما دفع بعض المنظمات للمطالبة بإعادة النظر في قانون بناء الكنائس لأنه لم يحل الصعوبات القانونية والإجرائية بشكل نهائي، وإصدار قانون موحد لبناء دور العبادة.¹⁰²

92. يتعرض الشيعة للملاحقة والاعتقال بتهمة تكبير السلم المجتمعي والإخلال بالأمن العام، بدعوى وجود صلة بينهم وبين إيران. وفي فبراير 2020، أصدرت محكمة القضاء الإداري حكمها بقبول دعوى إغلاق وإيقاف بث المواقع والقنوات الشيعية. وما زال الشيعة لا يستطيعون ممارسة شعائرهم الدينية علناً، كما تواصل قوات الأمن منعهم من إقامة احتفالات دينية بعاشوراء في مسجد الحسين بالقاهرة. فضلاً عن تصريحات الأزهر العدائية إزائهم.¹⁰³

⁹⁸ المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، «المبادرة المصرية تحلّ الجهات الأمنية مسئولية الاعتداءات الطائفية بقرية «الفواخر» والكوم الأحمر» في المنيا، 29 أبريل 2023، متاح على: <https://shorturl.at/3vzve>

⁹⁹ المصدر السابق.

¹⁰⁰ كما أضرّم مجهولون بقرية منشأة زعفران محافظة المنيا النار بكنيسة مرخصة فجر يوم عيد الميلاد 6 يناير 2024، وسط أجواء تحريضية سادت القرية، وأفاد شهود عيان أن القرية شهدت مسيرات لمجموعات من مسلحي القرية بعد صلاة الجمعة تهدد بعدم السماح ببناء الكنيسة، وأن القوات الأمنية التي تواجدت لتأمين القرية كانت قد غادرت القرية نهاية ذلك اليوم وقبل ساعات من الحريق الذي وقع حوالي الساعة الثالثة صباحاً. وقال رجال دين في المنطقة، أن مساحة الكنيسة تبلغ 170 متراً مربعاً، ويحيط بها سور «اليلوك»، ولا يوجد بداخلها سوى خيمة وكراسي تستخدم كقاعة للصلاة، وتقام فيها الصلوات الدينية منذ أربعة أشهر بموافقة الجهات الأمنية، وأن مسئول الكنيسة قدموا رسومات معمارية للحصول على الموافقات اللازمة. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، «المبادرة المصرية تدين تعطيل تراخيص بناء 3 كنائس بالمنيا عقب توترات طائفية»، 28 يناير 2024، متاح على: <https://bit.ly/3S7H2sj>

¹⁰¹ جريدة وطني، «اعتداءات على أقباط قرية «العزيب» بسملوط بسبب بناء كنيسة والأفن يكتف تواجده»، 19 ديسمبر 2023، متاح على: <https://bit.ly/4cvFI3r>

¹⁰² الأهرام، بعد مرور 5 سنوات على إصدار قانون تنظيم بناء وترميم الكنائس الجمهورية الجديدة تعزز أسس المواطنة وحرية العبادة، 7 يناير 2022، متاح على: <https://bit.ly/3Ll1ZMp>

¹⁰³ الأهرام، قبول دعوى إغلاق ووقف بث المواقع الشيعية، 23 فبراير 2020، متاح على: <https://gate.ahram.org.eg/News/2375158.aspx>

93. يعترف الدستور الحالي بالإسلام والمسيحية واليهودية فقط، بينما توضع (-) في خانة الديانة على بطاقة الهوية للهائيين، كما يلتزم الهائيون بممارسة شعائهم الدينية في منازلهم بعد إلغاء المجمع الهائية عام 1950. ¹⁰⁴ وفي ديسمبر 2021، قضت المحكمة الإدارية، برفض إلزام محافظة الإسكندرية بتخصيص أرض لاستخدامها كمقابر لغير أتباع الديانات الثلاث المعترف بها، والمواطنين المسجلين (-) في خانة الديانة. ¹⁰⁵

94. يُجبر الآباء والأوصياء الهائيون على توقيع إعلان ينص على أن «أطفالهم ليس لديهم اعتراض على امتحانهم في مادة التعليم الديني الإسلامي أو المسيحي في المدارس العامة».

95. يعترف الدستور المصري بحق النوبيين في العودة لأراضيهم، وقد حدد إطارًا زمنيًا لذلك ينتهي في 2024. ¹⁰⁶ لكن السلطات تبنت سياسات تقوض هذا الحق، بداية من القرار الرئاسي 444 لسنة 2014، الذي اعتبر أراضي 16 قرية نوبية أراضي حدودية عسكرية لا يجوز للمدنيين العيش فيها أو الاستفادة منها، ثم القرارين الرئاسيين 355 و498 لسنة 2016، اللذان صدقا على مصادرة الكثير من الأراضي النوبية لصالح مشروع استصلاح المليون ونصف فدان.

الحق في السكن الملائم:

96. رصدت المفوضية المصرية استمرار هدم المنازل واستخدام القوة المفرطة لإخلاء السكان من مدينة رفح المصرية لاستكمال أعمال إقامة المنطقة العازلة على الحدود المصرية الفلسطينية، إذ تعتمد الجيش المصري في شمال سيناء إجلاء عشرات الآلاف من السكان بشكل غير قانوني، مدمرًا منازلهم ومزارعهم. كما أظهرت صور الأقمار الصناعية بين 2017/2020 هدم نحو 4000 مبنى في العريش، معظمها لبناء منطقة عازلة حول مطار العريش المستخدم لأغراض عسكرية. ¹⁰⁷

97. وثقت المفوضية المصرية تعرض سكان ضاحية الجميل غرب بورسعيد للطرد بالقوة من مساكنهم، وتعامل وزارة الداخلية العنيف لقمع محاولات السكان التمسك بمنازلهم، وبدأت الحكومة عمليات الإخلاء في فبراير 2024 متجاهلة تمامًا الحلول التي قدمها الأهالي لتطوير منطقتهم. ¹⁰⁸

98. تعمل السلطات عن كثب لنزع ملكية جزيرة الوراق وإخلائها من السكان بشكل قسري، لإقامة مشاريع استثمارية دون تعويض عادل. لذلك تكرر اقتحام قوات الأمن للجزيرة والاعتداء على الأهالي لإجبارهم على مغادرة منازلهم، بالإضافة لحصار الجزيرة فترات متفاوتة، وإغلاق مكاتب الخدمات العامة كمكتب البريد والوحدة الصحية. ¹⁰⁹

إلى جانب القبض على بعض أهالي الجزيرة خلال الاحتجاجات الراضية للإخلاء. ¹¹⁰

¹⁰⁴ هيومان رايتس واتش، هويات ممنوعة، 11 نوفمبر 2007، متاح على: <https://www.hrw.org/ar/report/2007/11/11/255299>

¹⁰⁵ خريطة الأقليات في مصر، محكمة مصرية ترفض إلزام تخصيص مقابر لأتباع الديانات غير المعترف بها، متاح على: <https://minoritiesmap.org/محكمة-مصرية-ترفض-تخصيص-مقابر-لأتباع-ال/>

¹⁰⁶ المادة 236: «تعمل الدولة على تطوير وتنفيذ المشروعات التي من شأنها إعادة السكان النوبيين لمناطقهم الأصلية وتطويرها خلال 10 سنوات».

¹⁰⁷ هيومان رايتس ووتش، مصر: عمليات الهدم الواسعة في سيناء جرائم حرب محتملة. 17 مارس 2021، على:

<https://www.hrw.org/ar/news/2021/03/17/378097>

¹⁰⁸ يقطن سكان ضاحية الجميل على بعد 5 كم من محافظة بورسعيد، وهي منطقة سياحية تتميز بموقع جغرافي على البحر الأبيض المتوسط، ويحتفظ أهالي المنطقة بعقود حق انتفاع طويلة الأمد تجدد سنويًا. وطبقًا للعقد، يحق لأحد الطرفين «المحافظة - الأهالي» فسخ التعاقد، وهو ما يحدث حاليًا، أن المحافظة ترفض تجديد العقد، وأرسلت إشارات للأهالي بإخلاء المساكن دون التشاور معهم، وقدم أحد نواب محافظة بورسعيد طلبًا بوقف قرار المحافظة بالإخلاء دون التشاور مع الأهالي وعرض مقترح السكان بشراء المنطقة. إلا أن رد هيئة التخطيط العمراني «الذي كلفها الرئيس بعرض البدائل» كان سلبيًا ومنحازًا لقرار المحافظة.

¹⁰⁹ موقع مدى مصر، إغلاق خدمات ومشروع غامض لـ«الإسكان».. إحكام حصار «الوراق». 22 نوفمبر 2022، متاح على: <https://bit.ly/4cVRoU3>

¹¹⁰ موقع مدى مصر، تجدد الاحتجاجات في «الوراق» بعد القبض على 3 من الأهالي. 5 فبراير 2023، متاح على: <https://bit.ly/3WkcxSk>

التوصيات

1. إلغاء عقوبة الإعدام ووقف تنفيذها.
2. الإفراج عن عشرات الآلاف من المصريين المحتجزين بسبب ممارسة حقوقهم.
3. إنهاء سياسات التعذيب وسوء المعاملة، والإخفاء القسري، والإفلات من العقاب.
4. التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.
5. تنفيذ جميع التوصيات والقرارات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان، ولجنة مناهضة التعذيب، والإجراءات الأممية الخاصة، واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.
6. وقف سياسة «تدوير» المعتقلين وتعديل التشريعات التي تسمح بها، وخاصة قانون الإجراءات الجنائية.
7. إلغاء تشريعات مكافحة الإرهاب وموائمة التشريعات الأخرى، مثل قوانين العقوبات والطوارئ، مع المعايير الدولية.
8. نشر إلغاء قانون التجمهر الصادر عام 1928، واستبدال قانون التظاهر بأخر يضمن الحق في التجمع السلمي.
9. توفير الضمانات اللازمة لعقد انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف دولي.
10. ضمان استقلال القضاء، وتعديل التشريعات التي تتيح للسلطات التنفيذية السيطرة عليه.
11. إلغاء المحاكم الاستثنائية ومحاكم دوائر الإرهاب، ووقف محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية.
12. رفع القيود عن المجتمع المدني المستقل، وإلغاء القانون 149 لسنة 2019 واستبداله بقانون يتوافق مع المعايير الدولية.
13. السماح للمنظمات الحقوقية واللجنة الدولية للصليب الأحمر بتفقد أوضاع السجون.
14. تعديل قوانين تنظيم الصحافة، والاتصالات، ومكافحة الجرائم الإلكترونية بما يتوافق مع المعايير الدولية.
15. إصدار تشريع يجرم العنف الأسري، وقانون أحوال شخصية يتوافق مع المعايير الدولية، بالتشاور مع المنظمات الحقوقية المستقلة، وتشكيل لجنة مستقلة لمكافحة التمييز ضد المرأة.
16. إصدار قانون موحد لدور العبادة ووقف اضطهاد الأقليات الدينية والعرقية.
17. وقف استهداف مجتمع الميم عين وخطاب الكراهية ضده.